القيم الأخلاقية والوظيفة الحكومية

للدكتور عمر حليق

شغل المجمع الأمريكى للعلوم السياسية والاجتماعية [1] فى إحدى حلقاته الأخيرة بموضوع هام يتعلق بجوهر النظام الديمقراطى الذى هو مقياس الرقى للشعوب الحية . فقد تختلف النظم الفكرية فى تحديد معنى الديمقراطية وأهدافها إلا أنها لا تختلف فى ناحية واحدة على الأقل وهى نزاهة ومسئولية الوظيفة الإدارية مهما كان نوع الحكم الذى يعيش عليه المجتمع

والذى دفع المجمع الأمريكى إلى الاهتمام بهذا الموضوع هو الاستياء الشديد الذى أعربت عنه الأوساط الواعية فى الولايات المتحدة الأمريكية إثر الكشف عن سلسلة من الفضائح فى دوائر ضريبة الدخل والتجارة ومؤسسات الإقراض الحكومية التى توفر للزراع والصناع قروضا طويلة الأمد بفوائد زهيدة فى حالات الضيق الاقتصادى ، وفى دواوين حكومية أخرى كانت مسؤولية بعض الموظفين فيها ونزاهتهم موضع الشبهات

وقد أحب المجمع أن يعين الحكومة المركزية فى مواجهة هذه المشكلة وجعل حركات التطهير مستندة إلى دراسة علمية ترتفع عن مآرب السياسة الحزبية وأهواء ذوى النفوذ والمصالح . وقد عقد المجمع حلقة لدراسة القيم الأخلاقية فى الوظيفة الحكومية اشترك فيها نفر من أئمة العلوم السياسية والاجتماعية ومن كبار رجال السلك المدنى وأعضاء البرلمان . وقد نشرت محاضر جلسات هذه الحلقة فى سجل استند إليه كاتب هذه السطور فى وضع هذا المقال فى آونة يشغل بها الرأى العام العربى فى هذا النوع من النشاط الاجتماعى

* * *

الوعى القوى فى المجتمعات الديمقراطية يفترض احتراما وتقديرا لمسؤولية الحكم والإدارة . وهذا يعنى أن نظرة الناس إلى الوظيفة الحكومية يجب أن تستند إلى نوع من الاحترام شبيه بذلك الذى يحظى به أصحاب المهن الحرة من أطباء ومحامين وكتاب وعمال ومدرسين ومن يعملون فى شتى أنواع العيش الشريف . فإذا اعترى السلك الحكومى ما يدفع الناس إلى وصمه بنير النزاهة فإن الأساس الديمقراطى الذى يدعم الدولة والمجتمع يصبح معرضا إلى الانهيار

والوعى يستلزم يقظة مستديمة لمحاسبة المسئولين عن الأمانة الشعبية فى جهاز الحكم والإدارة . فالمسؤولية الإدارية كانت منذ أقدم الأزمنة معرضة للاغراء ؛ وندر أن تجد مجتمعا من المجتمعات القديمة أو الحديثة خلا من هذه المحاسبة . وقد تتخذ هذه اليقظة طابعا حزبيا فى بعض الحالات إلا أنها على وجه العموم تستند إلى طبيعة السلطة وطبيعة السلوك الإنسانى وإلى تأصل القيم الأخلاقية فى المجتمعات مهما تراكم على هذه القيم من الأطمار البالية

إذن فتعريض القيم الأخلاقية فى الوظيفة الحكومية إلى المحاسبة الحزبية أو الشعبية مسؤولية ديمقراطية ، وحد اجتماعى مهما صاحب هذه المحاسبة من تزوات السياسة ومآرب الذين يصطادون فى الماء العكر

وقد وجد أعضاء المجمع الأمريكى للعلوم السياسية والاجتماعية أن دراسة القيم الأخلاقية فى الوظيفة الحكومية اجتهاد يتطلب أكثر من الأمانة العلمية — يتطلب لباقة وسعة صدر تأخذ بعين الاعتبار نقاط الضعف فى الطبيعة البشرية ؛ وتشعب المسؤولية الحكومية وتعرضها إلى ضغط أو إغراء أسبابها فى تضارب المصلحة الشعبية العامة مع المصلحة الخاصة لأرباب النفوذ من علية القوم أو من أرباب المصالح الاقتصادية والسياسية ؛ ومن ثم يتيقن من أن مصادر الشبهات التى تحوم حول المسؤولية الحكومية التهمة ليست مصادر مغرضة . فحقائق هذه الشبهات قد تضيع فى كثير من الحالات فى ثنايا الاجتهاد الخاطئ الذى تنشره الصحافة فى الرأى العام لأسباب تتعلق بفن السبق الصحفى ونفسية القارئ وإدراك الصحفى للعوامل المثيرة التى تستجلب انتباه القراء . والناس أميل إلى أن تحمل نوعا من الحسد الدفين لذوى السلطان ومن هم فى مركز إدارى مسؤول ،

[1] The Academy of political and Social Sciences

حلقة مارس ١٩٥٢

والناس أميل إلى تناقل الأنباء السيئة منهم إلى التحدث عن الأمور الحسنة التي ينظر إليها الناس على أنها من تحصيل الحاصل لا تتطلب تعليقا

ومقاييس القيم الأخلاقية في الوظيفة الحكومية هي مقاييس غامضة لا يمكن بالضبط تحديدها على أساس مثالي صادق . فأكثرنا يميل إلى وزن هذه القيم الأخلاقية بمقاييس معينة منها الاختلاس أو الرشوة أو ما شاكلها من أنواع المنفعة المادية . ولكن سوء استعمال المسؤولية الحكومية لا تقتصر على مثل هذه المقاييس فقط ، بل يدخل في نطاقها الوساطة الشخصية لمآرب لا صلة لها بمنفعة مادية للوسيط أو للموظف المسؤول . وهذا يعني أن وزر الاعوجاج يقع على الطرفين . ومن الصعب في مثل هذه الحالات تحديد القيم الأخلاقية إذ أن فيها تقاربا بين مسؤولية الصداقة الشخصية (وهي من القيم الأخلاقية العامة) ومسؤولية الإدارة والحكم

ومن النقاط الطريفة التي أثارها أحد أعضاء المجمع الأمريكي في معرض تحديده لمقاييس القيم الأخلاقية في المسؤولية الإدارية إشارته إلى أن هذه المقاييس تختلف باختلاف الزمان والمكان والمجموعة الإنسانية التي تنفذ فيها المسؤولية الإدارية

ففي المجتمع الريفي الشرقي مثلا تتخذ رشوة صاحب المصلحة للموظف المسؤول طابع « الهدية » والاعتراف بالجميل والود الخالص والاحترام والتقدير . وهذا النموذج من نماذج السلوك الريفي يتخذ في المدن لونا مغايرا . فصاحب الحاجة في العاصمة حين يقدم للموظف « هدية » نقدية كانت أم غير ذلك يدرك تمام الإدراك أنه يتعمد رشوة الموظف المسؤول . فطابع هذه الرشوة لا يوحي إلى صاحب الحاجة باحترام الموظف أو الاعتراف له بالجميل والشكر والتقدير . والموظف نفسه لا يفترض هذا الاحترام . وبين هذين السلوكين الريفي والحضري (ممثلا في عاصمة الدولة) يوجد نموذج ثالث هو بين هذا وذاك . ففي المدن الصغرى يشترك الموظف الموجه مع صاحب الحاجة في تعيين نوع « الهدية » وكلاهما يعلل نفسه بأن هذا التعامل نوع من العادات الاجتماعية ليس طابعها ارتشاء محض أو أمانة مطلقة . وعلى ذلك فإن الصلة بين الموظف الموجه وصاحب الحاجة في هذا النموذج من السلوك الدنى صلة « تجارية »

وهكذا نرى الصعوبة في تحديد مقاييس القيم الأخلاقية للوظيفة الحكومية وللوعي الدنى ما دام للعوامل الاجتماعية ولنماذج السلوك صلة وثيقة بهذه المقاييس — صلة تتعارض في بعض الحالات مع النظرة الأخلاقية الصرفة

والعلاقة بين المسؤولية الحكومية والوعي المدني ذات صلة بجدل قديم العهد بالفلسفة وعلم الاجتماع . فمن قائل بأن عناصر النزاهة والأمانة في الفرد قد يقدر لها أن تظل خالية من الشوائب لولا تعكير المجتمع الفاسد لها ، على اعتبار أن للمجتمع شخصية « فردية » مستقلة عن شخصية الأفراد الذين يشكلونه . ومن قائل بعكس ذلك

فالنظرية التي تعتبر الإنسان فاضلا في فطرته معرضا للفساد حين يتأثر بالصلات التي تفرضها عليه علاقته الأبدية بالمجتمع — هذه النظرية تتلخص فيما يلي : كلنا معرض للخطيئة ؛ وأكثرنا تعرضا أولئك الذين لهم نفوذ وسلطان . وقد يقدر لنا أن نعصم أنفسنا عن الحرام لولا أن طبيعة النفوذ والسلطان التي توفرها الظروف لبعضنا تجعله عرضة للاغراء وهدفا مستمرا له

ثم إن هناك النظرة الميكيافيلية لمسؤولية الحكم ، ولمقاييس القيم الأخلاقية . وهذه النظرة لا تزال تشكل عنصرا هاما من عناصر السلوك السياسي والإداري في كثير من المجتمعات والنظم — ديمقراطية وغير ديمقراطية — على رغم أن الجميع يرمون ماكيافيلي بالكفر والإلحاد السياسي . ونظرية ماكيافيلي تقول بأن رجل الحكم حين يوكل إليه تنفيذ مسؤولية إدارية يشعر بأنه ملزم بأن يفعل ذلك في ظروف تستوجب مراعاة نواحي الضعف والقوة في الطبيعة البشرية ؛ فليس من الحكمة والصواب — في رأي ماكيافيلي — أن نزن رجال الحكم بمقاييس أخلاقية مستمدة من نظريات مثالية ينقصها الاختبار العملي بطبيعة السلوك الإنساني في مادته الخام . فما دام رجل الحكم قد تولى المسئولية ومارسها برضى الناس فلا مفر له من أن يعالج الأمور ونصب عينيه أهواء الناس وحقائق طبائعهم البشرية ، وهي حقائق لا تقاس في بعض الحالات بمقاييس القيم الأخلاقية

الفاضلة ، والنظريات المثالية الرقيقة . ويرى — ماكيافيلي — أن رجل الحكم وصى على أمور الناس ، فإذا واجه ضغطا من بعض هؤلاء الناس لتنفيذ غير ما نصت عليه الشرائع والأمانة الإدارية فإنه يفعل ذلك تلبية لأهواء هؤلاء الناس أو على الأقل أهواء نفر منهم ذوى حول وقوة ونفوذ . والنفع الذى يجنيه رجل الحكم حين يحيد عن القانون المدون فى أغلب الحالات أقل فى ناحيتها المادية من النفع الذى يجنيه الحزب أو الوسيط أو صاحب الحاجة . وعلى ذلك فإن عواقب الاعوجاج فى السلوك الحكومى تقع فى أغلب الحالات على صغار رجال الإدارة لأنهم لصغرهم (فى النفوذ والمكانة والدخل) أميل إلى تقبل الإغراء فى صفقة يكون النصيب الأكبر من الربح فيها عائدا على صاحب الحاجة . وهذا الاعوجاج إذا مارسه كبار رجال الإدارة والحكم كان نفعه عليهم أعم واستفادتهم منه أعظم

ورجل الحكم الذى يفوز بحصة الأسد من سوء استعماله للأمانة الحكومية يكون عادة رجلا نافذ المكانة مهابته تفوق أهمية الوظيفة الحكومية التى يشغلها . وصاحب الحاجة من أفراد الأمة حين يحاول أن يتغلب على الأمانة والنزاهة الحكومية يعلم أنه يرتكب نوعا من الجريمة عقابها كامن فى طبيعة الصفقة ؛ وهذا الارتكاب يفرض على صاحب الحاجة المغامرة والإقدام . والمقامر لا يرضى عادة بالربح الطفيف ويترك حصة الأسد الموظف الذى اشترك معه فى الإجرام . فإذا كان هذا الموظف ذا مكانة ونفوذ (اجتماعى أو سياسى أو مالى) تفوق حدود وظيفته كان نصيبه فى النفع من الصفقة نصيب الأسد

وهكذا يتبين لنا حقيقة طالما تجاهلها الناس فى معرض حديثهم عن الاعوجاج فى الخدمة المدنية ومن الانحلال فى القيم الأخلاقية لبعض رجال الإدارة والحكم ؛ وهى أن وزر الاعوجاج فى تنفيذ الأمانة الشعبية يقع قسطه على الموظف وعلى صاحب الحاجة من المواطنين . والقسط الأكبر من النفع الذى يصيبه الموظفون الموجون يذهب إلى « الكبار » بينما الوزر يقع فى الغالب على صغار المسؤولين الذين أساءوا استعمال الأمانة

وإلى أن يدرك المواطن أن الوزر فى سوء استعمال الأمانة الحكومية يقع عليه كما يقع على الموظف الموجّ — كبيرا كان أم صغيرا أم متوسطا ! — فإن دراسة القيم الأخلاقية ومحاسبة الوعى المدنى لها ستظل عديمة الجدوى . ومع أن القانون يدين كلا الطرفين بالإجرام إلا أن الرأى العام يميل إلى تركيز التهمة على الموظف ويتجاهل اعوجاج المواطن ، وكما أنك لا تستطيع أن تقدر القيمة الفنية للصورة الجميلة إلا إذا كان لديك استعداد ثقافى معين فإنك لن تستطيع أن تقدر شناعة الانحلال الخلقى فى الوظيفة الحكومية إلا إذا أشركت المواطن الموجّ فيها ووفرت لنفسك ثقافة « مدنية » تعينك على إدراك الصورة الكاملة لشناعة الإجرام . وهذا ما يتطلبه الوعى المدنى الصادق فى المجتمع السليم

نيويورك

عمر مليبى

مختارات من الأدب الفرنسى

شعر ونثر

للأستاذ أحمد حسن الزيات

مجموعة من أروع القصص القصير وأبلغ القصائد المختارة لصفوة من نوابغ كتاب فرنسا وشعرائها

وثمنه ٢٥ قرشاً عدا أجرة البريد